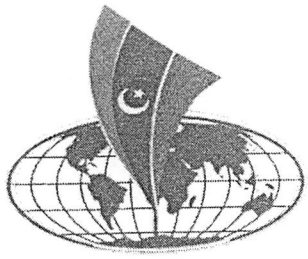

بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

الدورة الحادية والسبعون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة فخامة
السيد فائز مصطفى فوزي السراج
رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني

أمام
الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن
التعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين

نيويورك في 2016/9/19

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،،
أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،،
حضرات السيدات والسادة،،

يطيب لي في البداية السيد الرئيس أن أتقدم إليكم بالتهنئة لترأسكم هذا الاجتماع، الذي يعد فرصة تاريخية للتوصل لاستجابة دولية أفضل للتدفقات الكبرى للاجئين والمهاجرين، والعمل على حماية حقوقهم وصون كرامتهم.

بالرغم من إن ظاهرة الهجرة هي ظاهرة قديمة نشأت مع حاجة الإنسان إلى البحث عن مصادر للعيش والأمان، إلا أننا نشهد في عالم اليوم مستوى غير مسبوق من الحراك البشري، الذي تضاعف فيه أعداد الأشخاص المحتاجين إلى الحماية والمساعدة الإنسانية. ويرجع ذلك إلى دوافع متعددة منها، الظروف الاقتصادية المتردية، وانتشار الفقر، ونشوب الصراعات المسلحة، والإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الطبيعية، والتدهور البيئي.

وما يقلقنا اليوم، هو أن نجد التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين هي أغلبها تدفقات لهجرة غير شرعية، يسلكون فيها طرق محفوفة بالمخاطر، ويتعرضون فيها للموت، والاستغلال والابتزاز من قبل شبكات إجرامية منظمة تقوم بتهريبهم والاتجار بهم.

السيد الرئيس،،

إن ليبيا باعتبارها دولة عبور تتأثر سلباً بظاهرة الهجرة، فهي تواجه تحديات نتيجة استمرار تدفق المهاجرين اللذين يدخلون البلاد

بطريقة غير شرعية، وكثير منهم لا يملكون حتى أوراق ثبوتية. فقد ارتفع مؤخراً بشكل مأساوي عدد الناس، رجالاً ونساءً وأطفالاً، الذين يجازفون بحياتهم، في رحلات غير آمنة، على قوارب متهالكة، عبر البحر المتوسط قاصدين أوروبا، على أمل الخروج من حالة البؤس وعدم الأمان التي يعيشونها في بلدانهم. وقد استغلت الشبكات الإجرامية المنظمة، لا سيما الشبكات الضالعة في التهريب والاتجار بالبشر، الحالة الأمنية في ليبيا من أجل توسيع نطاق عملياتها، مما أدى إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في البلاد.

إن تحديات الهجرة غير الشرعية ليست تحديات أحادية الجانب أو ثنائية، بل هي تحديات تعاني منها دول العالم، وإن اختلفت درجة الحدة بين دولة وأخرى، وبالتالي فإن مسؤولية التصدي لها لا تقع على ليبيا بمفردها، وإنما بتظافر الجهود الإقليمية والدولية معاً. وبالرغم من تعدد التحديات التي تواجه حكومة الوفاق الوطني، المتمثلة في مكافحة الإرهاب والتطرف، والحاجة إلى تحسين الخدمات، فإنها تعمل في حدود إمكانياتها لضمان حماية حقوق هؤلاء المهاجرين، ومكافحة تهريبهم والاتجار بهم.

ونؤكد، في هذا الإطار، استعداد تعاون حكومة الوفاق الوطني مع أي جهد دولي للحيلولة دون فقد المزيد من الأرواح في عرض البحر الأبيض المتوسط، ووقف هذه المأساة الإنسانية، وتخفيف معاناة المهاجرين غير الشرعيين، بشرط أن يكون هذا الجهد في إطار احترام مبادئ القانون الدولي، وخاصة مبدأي احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

لقد آن الأوان لأن نفكر ملياً للخروج بليبيا من حالة عدم الاستقرار والتوترات والعنف، ومساعدتها على العودة إلى رحاب الأسرة الدولية، حتى يتسنى لها أن تلعب دوراً هاماً، بالتنسيق مع

المجتمع الدولي، في الحد من أزمة الهجرة غير النظامية، وإغلاق الأبواب أمام تجارة الموت. كما أننا واثقون كل الثقة بأن استقرار ليبيا وأمنها سيعود بالنفع من النواحي الاقتصادية والأمنية على العديد من الدول المجاورة سواء الدول العربية أو الأفريقية أو الأوروبية، باعتبارها دولة عبور، ومن شأنها أن تصبح بلد استقرار، إذا ما تم تدوير عجلتها الاقتصادية، والشروع في إعادة الإعمار، عندها سيكون في استطاعة ليبيا أن تستوعب من جديد ملايين العمال والكثير من الشركات العالمية.

السيد الرئيس،،

من حيث المبدأ كلنا نعلم أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يمكن معالجتها بالوسائل الأمنية فقط، كما لا يمكن معالجتها بصورة ناجعة لا في بلدان العبور ولا في بلدان المقصد، وأن حلها يتم فقط بإجراءات في بلدان المنشأ. ومعالجة هذه الأسباب تحتاج إلى جهد دولي متظافر لمساعدة حكومات الدول المعنية بالهجرة في الخروج من أزماتها، وتمكينها من تحسين ظروفها الاقتصادية، لتنعكس بدورها على تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها. ونتطلع إلى أن نرى دوراً أكبر للبلدان المتقدمة في تقديم المساعدة الإنمائية لبلدان المنشأ، بالتنسيق والتشاور مع الدول المعنية والمنظمات الإقليمية.

السيد الرئيس،،

وإذ نجتمع اليوم بعد مرور عام على اعتمادنا خطة التنمية المستدامة لعام 2030، نؤكد أن تنفيذ الخطة سيعالج الكثير من الأسباب الجذرية للهجرة، التي تشمل القضاء على الفقر المدقع، وانعدام المساواة، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، وكفالة التصدي الفعال للكوارث الطبيعية. كما أننا نرحب بما جاء في

اتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي يرمي إلى جملة أمور منها تجنب التشرد ذي الصلة بالآثار الضارة لتغير المناخ وتقليله إلى أدنى حد والتصدي له.

في الختام، نأمل أن يتوصل اجتماعنا هذا إلى حلول عملية قابلة للتطبيق لمشكلة التدفقات الكبرى للاجئين والمهاجرين، والاتفاق على آليات محددة للحد من هذه الظاهرة، وأن نثبت إرادة سياسية صادقة في الاستجابة لما نواجهه من تحديات، وندرك أن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يتطلب منا الإسراع في إيجاد حلول ناجعة لهذه المسألة.

شكراً السيد الرئيس،،